مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
العدد الحادي عشر
مارس March 2025

العوامل المؤثرة في زيادة المرتبات التقاعدية لتلبية احتياجاتهم المعيشية (المتقاعدين في ليبيا أنموذجاَ)

زهرة محمد عبد الرحمن
خدمة اجتماعية .. كلية الآداب/ جامعة الزاوية
z.abdurahman@zu.edu.ly

ملخص البحث:

تتعدد العوامل المؤثرة على زيادة المرتبات التقاعدية، والتي تلعب دورًا حيويًا في تلبية احتياجات المتقاعدين. يُعتبر العمر عند التقاعد أحد أبرز هذه العوامل، حيث يؤثر على مدة الاستفادة من المعاش ومدى كفايته. كما تلعب المدة الزمنية التي قضاها الفرد في العمل دورًا رئيسيًا في تحديد قيمة المعاش التقاعدي، إذ تزداد الفوائد كلما زادت سنوات الخدمة. علاوة على ذلك، يُعتبر مستوى الأجور قبل التقاعد عاملًا مؤثرًا، حيث يرتبط بشكل مباشر بحجم المعاش. كما تلعب السياسات الحكومية والأنظمة التأمينية دورًا هامًا، إذ تحدد القوانين كيفية احتساب المرتبات التقاعدية وزيادتها. تتأثر المرتبات التقاعدية أيضًا بالعوامل الاقتصادية العامة، مثل معدل التضخم، الذي يؤثر على قيمة المال بمرور الوقت، مما يستدعي ضرورة تعديل المعاشات لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة. كما تلعب الاتجاهات الاجتماعية دورًا في تحديد احتياجات المتقاعدين، حيث تختلف تلك الاحتياجات من شخص لآخر وفقًا للظروف الحياتية، مما يتطلب استجابة مرنة من الجهات المعنية. بناءً على ما سبق، يتضح أن زيادة المرتبات التقاعدية تعتمد على مجموعة من العوامل المتداخلة، مما يستوجب اهتمامًا خاصًا لتلبية احتياجات المتقاعدين وضمان مستوى معيشي لائق لهم.

الكلمات المفتاحية : المرتبات التقاعدية – الاحتياجات

Abstract

There are many factors that influence the increase in pensions, which play a vital role in meeting the needs of retirees. Age at retirement is one of the most prominent of these factors, as it affects the duration of the pension and its adequacy. The length of time an individual has worked also plays a major role in determining the value of the pension, as benefits increase with more years of service. In addition, the level of wages before retirement is an influential factor, as it is directly related to the size of the pension.

Government policies and insurance systems also play an important role, as laws determine how pensions are calculated and increased. Pensions are also affected by general economic factors, such as the inflation rate, which affects the value of money over time, which necessitates adjusting pensions to meet the rising cost of living. Social trends also play a role in determining the needs of retirees, as these needs vary from person to person according to life circumstances, which requires a flexible response from the relevant authorities. Based on the above, it is clear that increasing pensions depends on a set of interrelated factors, which requires special attention to meet the needs of retirees and ensure a decent standard of living for them.

Keywords: Pensions – Needs.

المقدمة:

يُعد الفرد المتقاعد جزءاً أساسيا من المجتمع ينبغي أن يكافأ في آخر حياته العملية نظير تفانيه وإخلاصه في عمله السابق بوصفه نوعاً من التقدير والاعتراف بالجميل. كما أن الفترة التي تلي التقاعد مباشرة غالباً ما تتسم بإحساس الفرد بالحرية، وهي فترة نشطة نوعاً ما يهتم فيها المتقاعدون بفعل كل شيء لم يجدوا له من قبل وقتاً كافياً. وتتطلب هذه المرحلة أن يكون المتقاعد يتمتع بصحة جيدة وحياة اجتماعية مستقرة. غير أن الواقع ليس ورديا بهذه الصورة فسرعان ما يشعر بعض المتقاعدين بالاكتئاب والفراغ، ويؤثر ذلك على الحالة الصحية للمتقاعد، كما أن قلة الدخل بالإضافة إلى عدم وجود هوايات سابقة يشغل فيها المتقاعدون أنفسهم فهم لم يتعودوا من قبل على هذا النمط من الحياة، بالتالي غالباً ما يلجؤون إلى البحث عن بدائل أو أدوار جديدة لإيجاد حالة من التكيف مع واقعهم الجديد. وتدني رواتب المتقاعدين يهددهم بالفقر نتيجة زيادة متطلبات الحياة اليومية، وهذه الزيادة المزعومة لم يستفد منها شيء في ظل غلاء المعيشة، لابد من مراجعة رواتب المتقاعدين كل فترة ومقارنتها مع الغلاء المعيشي، فالغلاء الذي نشهده اليوم وخاصة في شهر رمضان وما بعده لا يستطيع متقاعد ليبي أن يعيش عيشة كريمة، ومن هنا نطرح سؤال هل التقاعد هو تكريم له أو عقوبة أنه تقدم في السن؟ ناهيك عن عدم توفر السيولة في المصارف وأدخلوها في الربا، وحتى الزيادة الحالية لمعاشات التقاعد لا تعينهم على الغلاء الفاحش والتضخم في السلع والمنتجات مما شكل أعباء مالية وتكاليف إضافية حيث أن اغلبهم معتمد على معاش التقاعد وليس له دخل إضافي أو

عمل خاص به خاصة الذين تقاعدوا قبل زيادة المرتبات ورفع معاشاتهم إلى حد الأدنى 900 دينار ليبي وهذه الزيادة لا تكفي في شراء الأدوية والأشياء الأساسية، فهي تعد بسيطة جداً مقارنة بالاحتياجات المطلوبة.

وتماشياً مع ما تم ذكره فإن من أسباب اختيار الباحثة لهذا الموضوع هي:

- أهمية الموضوع: يعتبر موضوع المرتبات التقاعدية ذا أهمية كبيرة بسبب تأثيره المباشر على حياة المتقاعدين ورفاهيتهم.
- التغيرات السريعة: في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة، يصبح من الضروري دراسة كيفية تأثير هذه التغيرات على المرتبات التقاعدية.
- الاستدامة المالية: يساعد فهم العوامل المؤثرة في تصميم سياسات تقاعدية مستدامة تدعم المتقاعدين في المستقبل.
- الوعي الاجتماعي: زيادة الوعي حول حقوق المتقاعدين واحتياجاتهم يمكن أن يؤدي إلى تحسين السياسات الحكومية.
- البحث الأكاديمي: يوفر هذا الموضوع مجالًا واسعًا للبحث والدراسة، مما يعزز المعرفة في مجال التمويل الشخصي والتخطيط المالي.

مشكلة البحث:

وبما أن المجتمع الليبي جزء من مجتمعات العالم فإن مؤسساته ملزمة بوضع جملة من القوانين والتشريعات التي تحفظ حقوق كبار السن والمتقاعدين وتضمن لهم العيش الكريم وتمنع عنهم ذل السؤال والحاجة وتجنبهم من أن يكونوا عبئاً على غيرهم من أفراد أسرهم أو مجتمعاتهم. ومن هذا المنطلق قامت الدولة الليبية بصياغة مجموعة من القوانين التي تكفل ذلك وتلبي احتياجات المتقاعدين المختلفة وتقدم لهم الخدمات التي يحتاجونها، وأبرزها صدور قانون الضمان الاجتماعي رقم (72/ 1973م) ومن ثم إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي بموجب القانون رقم (13 لسنة 1980) بشأن الضمان الاجتماعي وتعديلاته اللاحقة ، والقانون رقم (53 لسنة 1975 م) وتعديلاته ، وقانون التقاعد لسنة 1969 وتعديلاته ، وكذلك قانون تقاعد العسكرين رقم (431 لسنة 1976) ، ويجب أن تكون تلك القوانين والتشريعات متفقة مع المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية ، وتطبيق مفهوم

الضمان الاجتماعي ، وكذلك تكون التشريعات متفقة مع أدبيات المجتمع الليبي والاتفاقيات والمواثيق الدولية ، والعادات والأعراف والتقاليد المعمول بها في المجتمع المحلي (**الشتيوي ، 2010، ص 3)** .

في هذا السياق تعتبر زيادة المرتبات التقاعدية قضية بالغة الأهمية، فهي مرتبطة بشكل مباشر بقدرة المتقاعدين على تلبية احتياجاتهم المعيشية والحفاظ على مستوى معيشي لائق. تتأثر هذه الزيادات بمجموعة متداخلة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتكمن أهمية الاهتمام بفئة المتقاعدين في أنهم أصبحوا فئة متميزة في المجتمع الليبي، حيث أصبحت هذه الشريحة من فئة الستين سنة فما فوق تكبر تدريجياً، حسب تقارير الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق والهيئة العامة لصندوق الضمان الاجتماعي، لذل يجب التركيز على العوامل المؤثرة على زيادة المرتبات التقاعدية. عليه سيتم فإن مشكلة البحث تتحدد في التساؤل التالي: **ما هي العوامل المؤثرة على زيادة المرتبات التقاعدية في تلبية احتياجاتهم؟** الذي سيتم الإجابة عليه من خلال تناول المحاور التالية:

أهداف البحث

يهدف هذا البحث في التعرف على العوامل المؤثرة على زيادة المرتبات التقاعدية في تلبية احتياجاتهم. من خلال:

1. التعرف على نظام التقاعد في ليبيا وأهم القوانين التي تخص الضمان الاجتماعي.
2. تقديم فهم شامل للعوامل المؤثرة على المرتبات التقاعدية وتأثيرها على حياة المتقاعدين.

الدراسات السابقة :

1- دراسة: صالحين (2008م) بعنوان " مشكلات المتقاعدين لبلوغ سن الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها " تهدف الدراسة إلى مواجهة إحدى المشكلات المجتمعية ذات التأثير السلبي على البناء الاجتماعي، وهي مشكلات المتقاعدين لبلوغ سن الشيخوخة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستخدما استمارة الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة. : توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:- إن نسبة المتقاعدين ليس لديهم مورد مالي غير معاشهم - إن نسبة ضئيلة منهم تعمل بعد التقاعد.

2-زهرة الأطرش (2009) بعنوان: المشكلات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في أداء دوره المهني بمجالي التضامن الاجتماعي وصندوق التقاعد" هدفت الدراسة التعرف على الدور المهني للأخصائي

الاجتماعي في مجالي التضامن الاجتماعي وصندوق التقاعد. التعرف على المشكلات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في أداء دوره المهني بمجالي التضامن الاجتماعي وصندوق التقاعد. الوصول إلى وضع إطار تصوري ومقترحات تفيد الأخصائي الاجتماعي في مجال التضامن الاجتماعي وصندوق التقاعد. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن أدوار الأخصائي الاجتماعي ذات تأثير إيجابي في عملية مساعدة المواطنين داخل المؤسسة على تجاوز العراقيل والمشكلات المادية والمعنوية والعمل على إشباع الاحتياجات من خلال قيام الأخصائي الاجتماعي بواجباته والتزاماته المتعددة والتي تتفاوت حسب الموقف الذي سيتعامل معه الأخصائي الاجتماعي.

3- دراسة: ملاك الشتيوي (2010) بعنوان: سياسات الضمان الاجتماعي في ليبيا ودور الخدمة الاجتماعية في تحقيقها" هدفت الدراسة إلى تحقيق سياسات الضمان الاجتماعي في ليبيا ودور الخدمة الاجتماعية في تحقيقها، وتتبع ونشأة وتطور نظام الضمان الاجتماعي في ليبيا. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، واتبعت التفسير البنائي الوظيفي لتحليل أبعاد موضوع الدراسة. وتوصلت إلى إن أهداف التضامن الاجتماعي مبنية على أسس الدين الإسلامي وتقوم على التكافل والتراحم لتحقيق الرفاهية والأمن الاجتماعي والحماية لأبناء المجتمع.

4-دراسة: دليلة (2022) بعنوان " المشكلات الاجتماعية للتقاعد "هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على التقاعد والمتقاعدين بمدينة سرت، والتعرف على المشكلات الاجتماعية التي تواجه المتقاعدين. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة. توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الدخل والمشكلات الاجتماعية للتقاعد - وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية للتقاعد.

تعقيب على الدراسات السابقة

تتعدد الدراسات السابقة حول مشكلات المتقاعدين ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها، مما يعكس أهمية الموضوع في السياق الاجتماعي. تشير دراسة صالحين (2008) إلى التحديات المالية التي يواجهها المتقاعدون، حيث تُظهر النتائج أن غالبية المتقاعدين يعتمدون على معاشاتهم فقط، مما يستدعي اتخاذ إجراءات لدعمهم، من جهة أخرى، تسلط دراسة زهرة الأطرش (2009) الضوء على دور الأخصائي الاجتماعي في مواجهة المشكلات التي تتعلق بالتضامن الاجتماعي وصناديق

التقاعد. تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي لعمل الأخصائيين الاجتماعيين في مساعدة المتقاعدين، مما يؤكد على ضرورة تعزيز هذا الدور وتوفير التدريب المناسب.

فيما تتناول دراسة ملاك الشتيوي (2010) سياسات الضمان الاجتماعي في ليبيا، موضحةً أن هذه السياسات تستند إلى مبادئ الدين الإسلامي. يعكس ذلك أهمية الثقافة المحلية في تشكيل سياسات الدعم الاجتماعي، مما يستدعي مراجعة هذه السياسات لتلبية احتياجات المتقاعدين بشكل أفضل.

أما دراسة دليلة (2022)، فتسلط الضوء على المشكلات الاجتماعية للتقاعد في مدينة سرت، مشيرةً إلى وجود فروق إحصائية بين مستوى الدخل والحالة الاجتماعية والمشكلات التي يواجهها المتقاعدون. يُظهر ذلك الحاجة إلى دراسات أعمق لفهم العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على جودة حياة المتقاعدين.

المبحث الأول:

(نظام التقاعد في ليبيا)

أولا: مفهوم التقاعد

التقاعد بمعناه اللغوي هو "تخلي الفرد أو قعوده عن العمل" (كمال، 1989م، ص، 705)

أما اجتماعياً فالتقاعد "حقيقة يتوصل إليها كل فرد عامل حين يصل إلى مرحلة عمرية معينة يحددها المجتمع والمؤسسات ويتقبل دوراً اقتصادياً واجتماعياً ثانويا

أما رسمياً فيتحدد سنة التقاعد بالتشريعات والقوانين التي تصدرها الدولة، وفي ليبيا فإن سن التقاعد هو (65) سنة، وإذا ما تجاوزنا شرط العمر فإن شرطاً آخر هو الإصابة بحالة من العجز الجسمي أو العقلي أو الإصابة بمرض وهذا الشرط ضروري لمن يتقاعد لأسباب صحية **(الهيئة العامة للضمان الاجتماعي، 1988، ص9)**.

عموماً التقاعد هو عملية توقف الفرد عن العمل بشكل دائم بعد بلوغ سن معينة أو بعد تمكنه من تحقيق شروط معينة للانسحاب من الحياة العملية. ما يكون التقاعد مصحوبًا بتقاعد مالي حيث يتلقى الشخص دخلا ثابتا من خلال التقاعد المبكر أو من خلال الضمان الاجتماعي أو نظام التقاعد في العمل الخاص به. يختلف سن التقاعد وشروطها من بلد لآخر وحتى داخل البلد نفسه. يختلف أيضًا السبب الرئيسي للتقاعد بين الأفراد فقد يكون بسبب بلوغ سن التقاعد، أو الاستمتاع بالتقاعد المبكر أو لأسباب صحية» أو شخصية أخرى **(الغريب، 2001، ص14)**.

ثانياً: التقاعد في المجتمع الليبي

نشأ نظام الضمان الاجتماعي في ليبيا استجابةً للحاجة الملحة إلى توفير شبكة حماية اجتماعية للمواطنين، خصوصًا في أعقاب الاستقلال عن الاستعمار في عام 1951. في البداية، كانت القوانين والتنظيمات الاجتماعية محدودة وتعتمد على تقديم المساعدات الاجتماعية بشكل أساسي. كانت البلاد قد دخلت مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي والاجتماعي، ومع تزايد عدد السكان والنمو الحضري، بدأت تظهر الحاجة إلى مؤسسات رسمية لتنظيم حماية الأفراد العاملين ضد المخاطر الاقتصادية مثل البطالة أو العجز أو الوفاة.

وفي عام 1962، صدر قانون العمل والتأمينات الاجتماعية، الذي يُعتبر الأساس القانوني الأول لتنظيم الضمان الاجتماعي في ليبيا. تضمن هذا القانون تنظيم شؤون التأمين ضد حوادث العمل وإصابات المهنة، مما مهد الطريق لنظام اجتماعي يوفر الأمان الوظيفي والاجتماعي للعاملين في القطاعين العام والخاص. مع تطور الاقتصاد وزيادة الاهتمام بالرفاهية الاجتماعية، أصبحت الحاجة إلى نظام شامل للضمان الاجتماعي أكثر إلحاحًا، خاصة في ظل التحولات الديموغرافية والاقتصادية التي شهدتها البلاد **(الزليتني وآخرون، 2022، ص3)**.

بدأت المرحلة الفعلية لتأسيس نظام الضمان الاجتماعي في ليبيا مع صدور قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980. هذا القانون وضع أساسًا قويًا لتنظيم الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك توفير معاشات التقاعد، التأمين الصحي، والتأمين ضد البطالة. كما أن القانون نص على إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي كمؤسسة مستقلة تكون مسؤولة عن إدارة الموارد المالية وتقديم خدمات الحماية الاجتماعية بشكل منظم وفعّال. تميز هذا القانون بإنشائه صندوقًا موحدًا يضمن الاستدامة المالية ويشمل جميع الفئات المستحقة للخدمات الاجتماعية.

حيث يساهم هذا الصندوق في الاتي:

- جمع الاشتراكات من العاملين وأصحاب العمل بشكل منتظم.
- إدارة الاستثمارات بهدف تأمين الموارد المالية اللازمة لتغطية الاحتياجات المستقبلية.
- تقديم خدمات التقاعد للعاملين، بما في ذلك منافع العجز والوفاة، وهو ما شكل ركيزة أساسية لضمان حياة كريمة للمواطنين بعد انقضاء سنوات العمل **(الزليتني وآخرون، مرجع سابق)**.

كما شهد نظام الضمان الاجتماعي في ليبيا تطورًا ملحوظًا على مر العقود، بدءًا من التشريعات الأولى وصولًا إلى التحسينات المستمرة التي أدخلت على النظام القانوني. من بين أبرز التطورات:

1. **قانون التقاعد العسكري (43) لسنة 1974م**

استهدف هذا القانون تقديم خدمات تقاعدية للعسكريين وأفراد القوات المسلحة، وميزهم بنظام منفصل عن المدنيين، متضمنًا امتيازات خاصة تتناسب مع طبيعة عملهم والظروف الخاصة التي يواجهونها. وقد أوكلت مهمة شؤون التقاعد العسكري إلى صندوق الضمان منذ إنشائه لتولى إجراءات وترتيبات صرف المعاشات والمكافآت العسكرية المقررة وفقاً لقانون التقاعد العسكري رقم (43) لسنة 1974م بصفة دورية ودون تأخير، وينتفع بهذا المعاش أولئك الذين يحالون على التقاعد لبلوغهم السن القانونية أو الذين يحالون على التقاعد بسبب من أسباب الاستحقاق الأخرى التي نص عليها القانون **(الهيئة الليبية لصندوق الضمان الاجتماعي، 1983، ص329)**.

2. **القانون رقم 13 لسنة 1980م**

تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية في دور انعقادها العادي الثالث لعام 1388 من وفاة الرسول الموافق 1979من الميلاد والتي صاغها مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي الخامس في 12 /17 صفر 1389من وفاة الرسول الموافق 6/1 يناير 1980 للميلاد في شأن أحكام قانون الضمان الاجتماعي. (موقع صندوق الضمان الاجتماعي)

وبعد الاطلاع على قانون الضمان الاجتماعي رقم (72) ل سنة1973م. والقوانين المعدلة له.

وعلى قانون التأمين الاجتماعي رقم (53) لسنة 1975م. والقوانين المعدلة له.

وعلى قانون التقاعد لسنة 1967م. والقوانين المعدلة له.

وعلى قانون تقاعد العسكريين رقم (43) لسنة 1974م. والقوانين المعدلة له.

وعلى قانون الخدمة المدنية رقم (55) لسنة 1976م.

وعلى قانون الأمن الصناعي والسلامة العمالية رقم (93) لسنة 1976م

3. **القانون رقم 15 لسنة 1981:**

هذا التعديل كان بمثابة خطوة لتعزيز كفاءة النظام وضمان استدامته المالية، حيث تم إدخال تعديلات على الآليات التي تنظم تسجيل المستفيدين وتوزيع المنافع الاجتماعية، مما ساعد في تحسين عمليات التسجيل والمراقبة. (الحشان، 2022). هذا القانون كان نقطة فارقة في تطور النظام، حيث

أعاد تسمية النظام إلى "صندوق الضمان الاجتماعي" بعد فترة من الدمج مع صندوق التقاعد. وقد أكد هذا القانون على ضرورة استقلالية الصندوق وتعزيز دوره كمؤسسة تدير أصولها بشكل مستقل، وهو ما انعكس على الكفاءة المالية والإدارية للصندوق (موقع صندوق الضمان الاجتماعي) .

- **الدمج بين الضمان والتقاعد:**

في فترة الثمانينات والتسعينات، تم دمج نظام التقاعد مع الضمان الاجتماعي تحت إدارة صندوق التقاعد، وذلك بهدف دمج الموارد المالية وتوحيد الجهود الإدارية. ولكن هذا الدمج أثبت أنه كان يشكل تحديات كبيرة فيما يتعلق بإدارة الموارد وضمان عدالة التوزيع بين الفئات المختلفة، خاصة مع تزايد أعداد المتقاعدين. لذلك، تم الفصل بين النظامين مرة أخرى في عام 1999، مع التركيز على تحسين الكفاءة الإدارية لكل من صندوق الضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد **(الهنشيري، 2017، ص21)**.

وعليه فإن إن نظام الضمان الاجتماعي في ليبيا قد شهد تطورًا كبيرًا على مر السنوات، حيث بدأ من الأساسيات التي تركز على تأمين الأفراد في حالات التقاعد والعجز، إلى نظام أكثر تعقيدًا يهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية لكافة شرائح المجتمع. ومع التحولات الاقتصادية والديموغرافية في البلاد، أصبح من الضروري تحديث وتطوير النظام ليلائم هذه التغيرات.

ومن خلال استعراض التطورات القانونية والإدارية، أصبحت هناك ضرورة ملحة لإصلاح النظام على المدى الطويل، وتحسين استدامة الموارد المالية من خلال تنويع الإيرادات، زيادة الاشتراكات تدريجيًا، واستخدام التكنولوجيا في آليات التحصيل.

المبحث الثاني:

(العوامل المؤثرة في زيادة المرتبات التقاعدية لتلبية احتياجاتهم المعيشية)

أولا: العوامل المؤثرة في زيادة المرتبات التقاعدية: تعتبر زيادة المرتبات التقاعدية قضية بالغة الأهمية للمتقاعدين، إذ تساهم في تحسين مستواهم المعيشي وتلبية احتياجاتهم المتزايدة. تتأثر هذه الزيادات بمجموعة متداخلة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

1. **العوامل الوظيفية:**

تُعبر العوامل الوظيفية عن الرضا المهني وضغوط العمل وبيئته، حيث توجد علاقة وثيقة بين الرضا الوظيفي والتقاعد. من المعروف أن مفهوم الرضا الوظيفي ليس مفهوماً أحادياً، بل هو مفهوم معقد

يتكون من عدة أبعاد. يتجلى الرضا الكلي في تأثيره على الموظف من خلال وظيفته والبيئة التي يعمل بها، بما في ذلك الرؤساء والزملاء. من الطبيعي أن يتأثر الرضا الوظيفي بسمات الشخصية وعوامل متعددة، مثل العوامل الخارجية والداخلية المتعلقة بالموظف، إضافةً إلى الجوانب المرتبطة بمحتوى الوظيفة **(النعيمات، 2022، ص 21)**.

2. **الخدمات الإلكترونية:**

يُعدّ كبار السن شريحة مهمة في المجتمع، ولكن قد يواجهون صعوبات في الوصول إلى الخدمات الحكومية والخاصة، خاصةً مع تقدمهم في العمر. ويمكن أن يلعب تقديم الخدمات للمتقاعدين إلكترونيًا دورًا هامًا في تمكينهم، وتحسين حياتهم من خلال تسهيل حصولهم على الخدمات دون الحاجة إلى بذل جهد كبير أو مواجهة صعوبات. حيث تتيح الخدمات الإلكترونية للمتقاعدين الوصول إلى الخدمات، من أي مكان وفي أي وقت، مما يُساهم في تحسين نوعية حياتهم. كما يمكن أن تساهم الخدمات الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمتقاعدين من خلال توفير خدمات أكثر كفاءة ودقة **(بشرى، 2021، ص133)**.

3. **كفاءة الموظفين:**

ممكن أن تساهم كفاءة الموظفين في تعزيز جودة الخدمات المقدمة، وممكن أن تؤدي إلى زيادة رضا العملاء، وتكون عاملاً حاسمًا في نجاح عمل المؤسسة. ويتم تحقيق الكفاءة من خلال التدريب المستمر، وتطوير المهارات، وتوفير بيئة عمل داعمة.

وتؤدي الكفاءة إلى تحسين الإنتاجية، وزيادة الكفاءة، وتعزيز رضا الموظفين، مما يؤدي إلى بيئة عمل إيجابية. كما تُساهم كفاءة الموظفين في قدرتهم على حل مشاكل المراجعين بفعالية وكفاءة، مما يقلل من شعورهم بالإحباط **(المري ، 2024،ص 133)**.

4. **مستوى الرواتب التقاعدية:**

يُعد الراتب التقاعدي أحد أهم مصادر الدخل للمتقاعدين، ويلعب دورا هاما في تلبية احتياجاتهم وتحقيق مستوى معيشة مناسب. تشير الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين مستوى الراتب التقاعدي ورضا المتقاعدين. فالمتقاعدون الذين يتلقون رواتب تقاعدية عالية يكونون أكثر رضا عن حياتهم من المتقاعدين الذين يتلقون رواتب تقاعدية منخفضة **(أمين، 2021، ص148)**.

5. **الاستجابة والتواصل:**

تعد استجابة الموظفين للمراجعين عنصرًا هامًا في تقييم أداء المنظمات، وتلعب دورا رئيسيا في تحقيق رضا المراجعين. تشير استجابة الموظفين إلى قدرتهم على التعامل مع المراجعين بشكل إيجابي ومهني، وتلبية احتياجاتهم بفعالية وكفاءة. وتشمل استجابة الموظفين العديد من العناصر، أهمها: سرعة استجابة الموظفين لطلبات المراجعين، وتقديم الخدمات لهم، دقة المعلومات التي يقدمها الموظفون للمراجعين، وإتمام المعاملات بشكل صحيح. وقدرة الموظفين على التعاطف مع المراجعين وتفهم مشاكلهم **(النعيمات، 2022، ص 134).**

بالتالي تُعتبر المرتبات التقاعدية من العوامل الأساسية التي تؤثر على مستوى معيشة المتقاعدين، حيث تلعب دورًا حيويًا في تلبية احتياجاتهم اليومية. هناك عدة عوامل تؤثر على زيادة هذه المرتبات، منها العوامل الاقتصادية والاجتماعية. من الناحية الاقتصادية، تؤثر معدلات التضخم على قيمة المرتبات التقاعدية. عندما ترتفع الأسعار، يحتاج المتقاعدون إلى زيادة في مرتباتهم لمواجهة تكاليف المعيشة المتزايدة. كما أن الأداء الاقتصادي العام، مثل النمو الاقتصادي والبطالة، يمكن أن يؤثر على قدرة الحكومات والشركات على زيادة المرتبات التقاعدية. من جهة أخرى، تلعب السياسات الحكومية دورًا مهمًا في تحديد كيفية زيادة المرتبات التقاعدية. فالحكومات التي تعتمد على سياسات دعم اجتماعي قوية تميل إلى زيادة المرتبات بشكل منتظم لضمان رفاهية المتقاعدين. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد زيادة المرتبات على القوانين والتشريعات المتعلقة بالضمان الاجتماعي والمعاشات. عوامل أخرى تشمل العمر المتوقع للمتقاعدين، حيث مع زيادة متوسط العمر، يزداد الضغط على نظم التقاعد لتوفير الدعم لفترات أطول. كما أن تغييرات في هيكل الأسرة والتوجهات الاجتماعية، مثل زيادة عدد الأسر التي تعتمد على المتقاعدين، تؤثر أيضًا على الحاجة إلى مرتبات تقاعدية أعلى. واستناداً إلى ما سبق، فإن زيادة المرتبات التقاعدية تعد ضرورة ملحة لضمان حياة كريمة للمتقاعدين، وتتطلب توازنًا بين العوامل الاقتصادية والسياسات الحكومية والتغيرات الاجتماعي.

وترى الباحثة أيضاً: أن العوامل المؤثرة على زيادة المرتبات التقاعدية في تلبية احتياجاتهم **تتمثل في:**

1. معدل التضخم: يؤثر ارتفاع الأسعار على القدرة الشرائية للمتقاعدين، مما يستدعي زيادة في المرتبات التقاعدية لمواجهة تكاليف المعيشة المتزايدة.

2. السياسات الحكومية: تلعب التشريعات والسياسات المتعلقة بالضمان الاجتماعي والمعاشات دورًا كبيرًا في تحديد كيفية زيادة المرتبات. الحكومات التي تدعم برامج اجتماعية فعالة تميل إلى رفع المرتبات بشكل منتظم.

3. الأداء الاقتصادي: يعتمد مستوى النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة على قدرة الحكومات والشركات على تمويل زيادات المرتبات التقاعدية. في حالات الاقتصاد المزدهر، يكون هناك قدرة أكبر على زيادة هذه المرتبات.

4. العمر المتوقع: مع زيادة متوسط العمر، يزداد الطلب على المرتبات التقاعدية، مما يتطلب استراتيجيات فعالة لضمان استدامة تلك المرتبات لفترات أطول.

5. التغيرات الاجتماعية: مثل زيادة عدد الأسر التي تعتمد على دخل المتقاعدين، مما يجعل الحاجة إلى مرتبات أعلى أمرًا ضروريًا.

6. التوازن بين الدخل والمصروفات: يحتاج المتقاعدون إلى دخل يكفي لتغطية احتياجاتهم الأساسية، مثل السكن والرعاية الصحية، مما يستدعي مراجعة دورية للمرتبات التقاعدية.

كل هذه العوامل تتداخل وتؤثر على قدرة المرتبات التقاعدية على تلبية احتياجات المتقاعدين، مما يستدعي اهتمامًا مستمرًا من صناع القرار لضمان حياة كريمة لهم.

ثانيا: الاحتياجات المعيشية للمتقاعدين

تتعدد الاحتياجات المعيشية للمتقاعدين، ومن أبرزها:(Ministry.of.social.affairs?locale=da_D)

1. **الدخل المالي المستقر:** يحتاج المتقاعدون إلى مصادر دخل كافية لتلبية احتياجاتهم اليومية، مثل المعاشات أو الاستثمارات.
2. **الرعاية الصحية:** توفر خدمات الرعاية الصحية والعلاج مهم جداً، حيث تزداد الحاجة إلى الفحوصات والعلاج مع تقدم العمر.
3. **السكن المناسب:** يحتاج المتقاعدون إلى سكن آمن ومريح يتناسب مع احتياجاتهم، مثل الوصول السهل للخدمات.
4. **الدعم الاجتماعي:** الحاجة إلى الدعم النفسي والاجتماعي من الأسرة والمجتمع، مما يساعد في تحسين جودة حياتهم.

5. **النشاطات الترفيهية والثقافية:** توفر فرص للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية تساهم في تحسين الرفاهية النفسية.
6. **التعليم والتدريب:** قد يرغب بعض المتقاعدين في اكتساب مهارات جديدة أو تطوير الهوايات، مما يتطلب فرص تعليمية.
7. **النقل** :تسهيل الوصول إلى وسائل النقل لتلبية احتياجاتهم اليومية، مثل الذهاب إلى المستشفيات أو الأسواق.
8. **الدعم القانوني:** الحاجة إلى المشورة القانونية لحماية حقوقهم والتعامل مع الأمور المتعلقة بالمعاشات والتأمينات.

تلبية هذه الاحتياجات تعتبر ضرورية لتحسين جودة حياة المتقاعدين وضمان رفاهيتهم

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

اولا: النتائج.

1. أهمية تحسين المرتبات التقاعدية: يعتبر تحسين المرتبات التقاعدية أمرًا حيويًا لضمان حياة كريمة للمسنين.
2. وجود عدة عوامل تؤثر على المرتبات التقاعدية، منها:
   - الاقتصادية
   - الاجتماعية
   - السياسية
3. تدابير شاملة لتلبية احتياجات المتقاعدين:
   - تحسين السياسات المالية.
   - توفير الدعم الاجتماعي.
   - ضمان استدامة صناديق التقاعد.
4. أهمية التوعية بحقوق المتقاعدين وضرورة احترام احتياجاتهم.
5. التعاون بين الجهات المعنية وتطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز المرتبات التقاعدية.

6. تحسين جودة حياة المتقاعدين من خلال العمل على ضمان مستوى معيشة يليق بالمتقاعدين بعد سنوات من الخدمة والتفاني.

بالتالي، إن معالجة هذه القضايا تتطلب التزاماً من جميع الأطراف المعنية، بما يضمن تحقيق نتائج ملموسة تسهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً وتوازن

ثانياً: التوصيات:

1. تعديل سياسية التقاعد في اتجاه ربط التقاعد بمؤشرات التضخم الاقتصادي، وتطوير منهجية عمل لمنظومة التقاعد عن الخدمات الرقمية.
2. يجب على الحكومات مراجعة وتحديث السياسات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية بشكل دوري لضمان توافقها مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
3. من الضروري زيادة النسبة المئوية للزيادة السنوية في المرتبات التقاعدية لمواجهة تأثير التضخم وضمان استمرارية القوة الشرائية للمتقاعدين.
4. ينبغي تقديم برامج توعية للمتقاعدين حول التخطيط المالي وكيفية إدارة المدخرات والاستثمارات لتحقيق أقصى استفادة من المعاشات.
5. يجب تقديم دعم إضافي للمتقاعدين من ذوي الدخل المنخفض أو الذين يعانون من ظروف صحية خاصة، لضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية.
6. تقييم دوري للاحتياجات :يجب إجراء دراسات دورية لتقييم احتياجات المتقاعدين وتحديد الفجوات في الخدمات المقدمة، مما يساعد على اتخاذ قرارات مستندة إلى بيانات دقيقة.
7. ينبغي تشجيع برامج العمل الجزئي للمتقاعدين، مما يتيح لهم فرصة زيادة دخلهم وتلبية احتياجاتهم الشخصية بشكل أفضل.
8. تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتوفير مزيد من الفرص التقاعدية والمزايا للمتقاعدين، مما يسهم في تحسين جودة حياتهم.

المراجع:

1. أمين، رابح (2021) ، آثار نظام التقاعد الجزائري في تحسين القدرة الشرائية للموظف العمومي رسالة ماجستير (غير منشورة) الجزائر.

2. بشرى بسدات (2021) ، أثر كفاءة الخدمات الإلكترونية في رضا المستفيدين منها دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،

3. دلية مصباح حامد (2022) ، المشكلات الاجتماعية للتقاعد " ، جامعة سرت ، مجلة كلية الآداب ، العدد التاسع عشر

4. علي كمال، (1989) ، النفس وانفعالاتها وأمراضها وعلاجها، ج2،ط4، بغداد ،دار واسط للطباعة والنشر.

5. الزليتني علي محمد، وآخرون. (2022). الهيكل التنظيمي لصندوق الضمان الاجتماعي وفروعه ومكاتبه والمراكز التابعة له، منشورات صندوق الضمان الاجتماعي لسنة 2019م ، دار الكتب الوطنية ،بنغازي

6. زهرة محمد سالم الأطرش(2009) ، المشكلات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في أداء دوره المهني بمجالي التضامن الاجتماعي وصندوق التقاعد، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الفاتح سابقا ، كلية الآداب ، قسم الخدمة الاجتماعية .

7. صالحين محمد ابوعجيلة (2008) ، " مشكلات المتقاعدين لبلوغ سن الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها "، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة طرابلس ، كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية (سابقا).

8. الغريب، محمود (2001) ، افضل سنوات العمر إنتاجاً تبدأ بعد الأربعين والخمسين ، مجلة التنمية الإدارية ، العدد 208.

9. الهيئة الليبية لصندوق الضمان الاجتماعي (1983م)، مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الثالث ط1، الدار العربية للكتاب، طرابلس.

10. ملاك عمرو الشتيوي(2010) ، " الصعوبات والمشكلات التي تواجه المنتفعين بخدمات صندوق التضامن الاجتماعي"، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا، مدرسة العلوم الإنسانية، قسم الخدمة الاجتماعية.

11. المري ، بينة حمد (2024) ، العوامل المؤثرة على رضا المتقاعدين عن خدمات الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية بدولة قطر ، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد الثاني والستون.

12. الهنشيري، نجية علي، (2017) ، قوانين التقاعد في ليبيا وعلاقتها باحتياجات المتقاعدين الاجتماعية والاقتصادية " ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع .

13.النعيمات، انتصار سليمان (2022)، أثر حجم رواتب التقاعد المبكر على الأداء التشغيلي للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن.

14. قانون الضمان الاجتماعي رقم (13) ، 1980م ، موقع ،صندوق الضمان الاجتماعي ، ليبيا ، https://ssf.gov.ly/?page_id=654

15- وزارة الشؤون الاجتماعية الليبية Ministry.of.social.affairs?locale=da_D